A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مشكلات السلع

الدورة الرابعة والسبعون

10–12 مارس/آذار 2021

مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ظل ولاية لجنة مشكلات السلع

الموجز

كان اعتماد خطة عام 2030 في سبتمبر/أيلول 2015 علامة فارقة أتاحت بلورة رؤية عالمية مشتركة نحو تنمية مستدامة للجميع تتمحور حول الأبعاد الثلاثة للاستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشرعت البلدان منذ ذلك الحين في استعراض سياساتها وبرامجها وقدراتها الوطنية ووضع استراتيجيات وخطط لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والغرض من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها هو تحفيز العمل في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للناس والكوكب. ومن الأهداف الرئيسية لخطة عام 2030 "إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي". وتعرض هذه الوثيقة العناصر الرئيسية لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والدعم المقدم من المنظمة وإسهامها في تنفيذ جدول الأعمال، مع التركيز على العمل في ظل ولاية لجنة مشكلات السلع.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب اللجنة

إنّ اللجنة مدعوة إلى استعراض الوثيقة وتقديم التوجيه بشأن الدعم المقدم من المنظمة لتنفيذ خطة عام 2030 في ظل ولاية لجنة مشكلات السلع.

وقد ترغب اللجنة في أن تطلب من المنظمة تأكيد أنشطة الأعمال المحددة في ظل ولايتها بهدف تيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق رؤية خطة عام 2030.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة لجنة مشكلات السلع
شُعبة الأسواق والتجارة
البريد الإلكتروني: FAO-CCP@fao.org

أولًا – مقدمة

1- اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة ومقاصدها البالغ عددها 169 مقصدًا. وتنصب خطة عام 2030 على خمس ركائز: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة، وتشمل أيضًا خطة عمل أديس أبابا التي اعتُمدت في يوليو/تموز 2015 وتُشكل إطارًا لشراكة عالمية جديدة بهدف تمويل التنمية وتسريع وتيرتها. وترد قائمة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في الملحق 1.

2- وتطرح خطة عام 2030، من خلال تركيزها على التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – رؤية شاملة لعالم أكثر إنصافًا وشمولًا ورخاءً وسلامًا واستدامة "لا يتخلف فيه أحد عن الركب". وأهداف التنمية المستدامة هي أهداف عالمية تتسم بالقدر نفسه من الأهمية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وهي أهداف مترابطة وتدعو إلى الأخذ بنُهج شاملة وتشاركية مستندة إلى الأدلة في تحديد الالتزامات وتنفيذها ومتابعتها واستعراضها.

3- وتهدف الخطة الجديدة إلى إحداث تغيير تحويلي لا يقتصر على تسريع وتيرة التنمية فحسب، بل يمتد ليشمل إحداث تحول واضح في نمط التنمية. ويقتضي دعم هذه التطلعات وضع استراتيجية إنمائية أكثر ابتكارًا وشمولية وشمولًا. وبينما تنطبق أهداف التنمية المستدامة على البلدان كافة، من المسلَّم به أنه ينبغي للنُهج المتبعة على المستوى القطري لتحقيق هذه الأهداف أن تأخذ في الاعتبار الاختلافات في الواقع الوطني والقدرات ومستويات التنمية، وأن تحترم السياسات والأولويات الوطنية، مع مراعاة الطموح العام الذي تصبو إليه هذه الأهداف.

4- وتُمثِّل أهداف التنمية المستدامة منذ أن اعتمدتها الدول الأعضاء المرجعية الأولى للسياسات وبرامج التنمية على المستوى الوطني. ويستعرض كل بلد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لترجمتها إلى مقاصد طموحة قابلة للتحقيق وخطط إنمائية وطنية فعالة.

ثانيًا – الدعم الذي تقدمه المنظمة لتنفيذ خطة عام 2030

5- تتمتع منظمة الأغذية والزراعة، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في الأغذية والزراعة، بتاريخ عريق وخبرة قوية في العمل في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتمثَّل القدرات التقنية للمنظمة ووفرة معارفها وخبرتها المكتسبة في مجال الرصد وتجربتها في وضع السياسات وحضورها الواسع على الصعيد القطري وامتداد نشاطها على الصعيد العالمي، نقاط قوتها لدعم البلدان في تنفيذ البرامج والخطط الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6- وتقدِّم المنظمة من خلال أجهزتها الفنية[1]، مثل لجنة مشكلات السلع، إسهامات مهمة في تهيئة بيئة مواتية لمزيد من العمل الواعي والفعال والجماعي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية عن طريق توفير البيانات والمعلومات،

[1] لجنة الزراعة ولجنة مشكلات السلع ولجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات.

والمواصفات والمعايير، وتوجيهات السياسات وتنمية القدرات، ومن خلال تطوير وتعزيز شراكات قوية وفعالة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لتعبئة وسائل التنفيذ المطلوبة.

7- وواءمت المنظمة إطارها بشأن المساءلة مع أهداف التنمية المستدامة. ووضعت، ضمن إطارها الاستراتيجي المراجع، التنمية المستدامة في صميم دعمها للأعضاء عن طريق دمج مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها في إطار نتائجها. وركزت برامج عمل المنظمة وأنشطتها على إيجاد قدر أكبر من الاتساق في مختلف القطاعات وتدابير السياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8- وشرعت المنظمة، تحت قيادة مديرها العام الجديد الدكتور شو دونيو، في عملية استشراف استراتيجي من أجل وضع إطار استراتيجي جديد. وتهدف هذه العملية إلى زيادة التأهب والفعالية في توفير الدعم لتحقيق خطة عام 2030 والأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء عن طريق تعزيز نُظم الأغذية لبلوغ ما نصبو إليه من *عدم ترك أحد خلف الركب من خلال نُظم غذائية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل*. ويضع الإطار الاستراتيجي الجديد خطة عام 2030 في صميمه ويستخدم أهداف التنمية المستدامة الرئيسية ومؤشراتها لتعزيز التركيز وتتبع التقدم. وبينما تغطي إسهامات المنظمة جميع أهداف التنمية المستدامة فإنها تسترشد بمنظور أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و10. وستستخدم المنظمة نهج نُظم الأغذية في الربط بين مختلف التخصصات وجوانب عملها، بما يشمل الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، والحد من الفقر، والأسواق والتجارة، والوصول إلى الاستثمار والتمويل، في دعم تحويل النُظم الغذائية من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030.

9- ومن الأدوار الحيوية للمنظمة في دعم الأعضاء توفير التوجيه على صعيد السياسات وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات وصانعي السياسات. وتوفِّر المنظمة بيانات وأدلة لدعم عمليات صنع السياسات. من ذلك على سبيل المثال أنها تُقدِّم في مجال سياسة التجارة الزراعية تحليلًا لآثار سياسات التجارة، ودعم تنمية القدرات، ومنتدى محايدًا للحوار. وتُقدِّم أيضًا المساعدة التقنية في إعداد اتفاقات التجارة وتنفيذها.

10- وتتمثَّل إحدى الوظائف الرئيسية للمنظمة في العمل كمنصة محايدة لاستعراض الصكوك والمواصفات والمعايير والأدوات المطلوبة للانتقال نحو زراعة أكثر إنتاجية واستدامة وقدرة على الصمود والتفاوض بشأنها. وتستضيف المنظمة أكثر من 70 صكًا وآلية بشأن مختلف جوانب الاستدامة في مختلف القطاعات الزراعية.

11- وتقوم المنظمة، انطلاقًا من إطار رصد خطة عام 2030، بدور الوكالة الراعية لواحد وعشرين مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ويُمثِّل ذلك زيادة بأكثر من خمسة أضعاف مقارنة بالمؤشرات الأربعة التي رُصدت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويُعبِّر ذلك عن ازدياد أهمية الأغذية والزراعة واكتسابها مكانة بارزة في خطة عام 2030، والاعتراف بالقدرة التقنية للمنظمة ودورها القيادي في هذه المجالات.

12- وتُقدِّم المنظمة، بوصفها وكالة راعية، الدعم إلى البلدان في تلبية متطلبات الرصد الجديدة من خلال المساعدة التقنية وتنمية القدرات في المنهجيات والإحصاءات. وتُساعد المنظمة أيضًا على ضمان أن تكون البيانات الوطنية قابلة

للمقارنة، والإسهام في التقارير المرحلية عن أهداف التنمية المستدامة التي تصب في عمليات المتابعة والاستعراض ضمن إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

13- وتُدرك المنظمة أيضًا أهمية الالتزام بالمسار السليم في رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضمَّن تقريرها لعام 2020 بشأن "تعقب التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأغذية والزراعة في عام 2020" تحليلًا مفصلًا ومعلومات عن اتجاهات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحت رعايتها. ولم يشهد الوضع السائد هذا العام، الذي يبعد 10 سنوات عن نهاية خطة عام 2030، تغييرًا ملحوظًا. ووفقًا لآخر ما ورد في التقرير من بيانات جُمعت قبل تفشي جائحة كوفيد-19، لا يزال التقدم المحرز غير كافٍ في مجال الأغذية والزراعة، مما يُشير إلى أن العالم لا يمضي في المسار السليم نحو تحقيق المقاصد ذات الصلة بحلول عام 2030[2]. والآن وفي ظل ما تُشكله أزمة كوفيد-19 من تهديد للحياة وسُبل المعيشة، بات تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة.

ثالثًا – مساهمة المنظمة في خطة عام 2030 في ظل ولاية لجنة مشكلات السلع

14- في ما يلي اختصاصات لجنة مشكلات السلع بصيغتها الواردة في اللائحة العامة للمنظمة:

(أ) موالاة دراسة مشكلات السلع ذات الصبغة الدولية، والتي تؤثر في الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستهلاك وما يتصل بذلك من مسائل اقتصادية؛

(ب) وإعداد دراسة واقعية وتفسيرية عن الحالة العالمية للسلع، مع جواز إرسالها إلى الدول الأعضاء مباشرة؛

(ج) وتقديم تقرير إلى المجلس عن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، التي تسفر عنها مداولاتها، مشفوعة بمقترحاتها في هذا الشأن. وتوزيع تقارير اللجنة وأجهزتها الفرعية على الدول الأعضاء للعلم.

15- ويرتبط عمل المنظمة في إطار ولاية لجنة مشكلات السلع بعدد من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف 1، و2، و10، و17، فضلًا عن نقاط التلاقي بين مختلف أهداف التنمية المستدامة.

16- وفي إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، يرتبط مقصدان مباشرة بعمل اللجنة:

- المقصد 2-ب "منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقًا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية"؛
- المقصد 2-ج "اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها".

[2] تعقب التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأغذية والزراعة في عام 2020. http://www.fao.org/sdg-progress-report/ar/.

17- وتُقر خطة عام 2030 بأهمية الأسواق العالمية المتسمة بالشفافية والخالية من التشوهات والسليمة الأداء في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدف 2). وعلاوة على ذلك، يشمل الهدف 17 المتعلق بوسائل التنفيذ والشراكة العالمية قسمًا منفصلًا بشأن التجارة، بما في ذلك مقصد محدَّد بشأن "إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية". ويؤكد ذلك مرة أخرى أهمية التجارة.

18- وفي ظل ولاية لجنة مشكلات السلع، تحتفظ المنظمة بخدمة شاملة لمعلومات السوق المتعلقة بالسلع الغذائية والزراعية الرئيسية، وتوفِّر هذه الخدمة تقديرات للأسواق وتقارير عن التوقعات، وكذلك آخر المعلومات عن الأسعار الدولية والتطورات على صعيد السياسات. وتستضيف المنظمة أيضًا الأمانة المشتركة بين الوكالات لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، وهي مبادرة أطلقتها مجموعة العشرين في عام 2011 لتعزيز شفافية الأسواق وتعزيز تنسيق استجابات السياسات لأجواء عدم التيقن التي تخيِّم على الأسواق. ويوفر تقرير مرصد الأسواق الذي يصدره نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية 10 مرات سنويًا خلاصة موجزة لآفاق العرض والطلب والتطورات المتوقعة في أسواق السلع العالمية التي تغطي القمح والأرز والذرة وفول الصويا. كما يُقدِّم التقرير معلومات عن الأسعار الدولية وتطورات السياسات وأسعار الأسمدة وأسعار الشحن البحري.

19- ويُمثِّل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة الذي أنشئ في عام 1975 في إطار الاستجابة لأزمة الأغذية في مطلع سبعينات القرن الماضي، مصدرًا رئيسيًا للمعلومات عن المعروض من إمدادات الأغذية والطلب عليها عالميًا وإقليمًا وقطريًا. ويتيح هذا النظام للمجتمع الدولي والحكومات وصانعي السياسات ومحلليها والممارسين في السوق أحدث البيانات والمعلومات وأكثرها دقة، ويُصدر تنبيهات وتحذيرات بشأن أزمات الأغذية الوشيكة للسماح بإجراء تدخلات سريعة. ويرصد النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة بصفة يومية حالة إنتاج الأغذية وأسعارها وتجارتها (الواردات والصادرات) في العالم، مع إيلاء عناية خاصة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وتشمل المتغيرات الرئيسية التي يتم رصدها حالة الطقس، والغطاء النباتي، وإمكانية الوصول إلى المدخلات، وتفشي الآفات والأمراض، والتغييرات في السياسات، وتدفقات التجارة، وأسعار الأغذية الدولية والمحلية، والمخزونات الغذائية، والأوضاع والتدخلات الإنسانية، والنزاعات.

20- وفي إطار توفير معلومات في الوقت المناسب وتعزيز شفافية الأسواق ودعم اتخاذ القرار، يُصدر النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة تقريرين رئيسيين، هما التقرير نصف السنوي عن توقعات الأغذية، والتقرير الفصلي عن توقعات المحاصيل وحالة الأغذية. ويوفِّر تقرير توقعات الأغذية تقييمًا للأسواق وتوقعات قصيرة الأجل لكل سلعة غذائية رئيسية على حدة، ويتضمن مقالات خاصة عن قضايا الساعة. ويشمل التقرير أيضًا معلومات عن آخر تطورات السياسات الخاصة بالسلع وعددًا من مؤشرات الأسواق، بما يشمل الأسواق الآجلة، وأسعار الشحن البحري، ومؤشرات المنظمة للأسعار. ويوفِّر تقرير توقعات المحاصيل وحالة الأغذية تقييمًا استشرافيًا لحالة الأغذية تبعًا للمنطقة الجغرافية، ويركز على إنتاج الحبوب وحالة الأسواق وظروف الأمن الغذائي، مع إيلاء عناية خاصة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ويشمل كل عدد من أعداد التقرير قائمة مفصلة بالبلدان التي تحتاج إلى مساعدة خارجية في مجال الأغذية، ويُسلط الضوء على العوامل الرئيسية وراء حالة انعدام الأمن الغذائي.

21- ووضعت المنظمة، باعتبارها الوكالة الراعية لمؤشر مقصد التنمية المستدامة 2-ج المتعلق بأداء أسواق الأغذية وتقلبات أسعار الأغذية، مؤشرًا للاختلالات في أسعار الأغذية. ويقيس هذا المؤشر الذي يُحسب ويرصد على المستوى القطري، تقلبات أسعار الأغذية، ويُعطي معلومات منتظمة عن الأسعار في سلة من السلع لمساعدة الحكومات على تقديم الاستجابة الملائمة في الوقت المناسب لتعويض الارتفاع في الأسعار. وتُنشر النتائج في الصفحات الإلكترونية للنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة ومن خلال النشرة الشهرية الخاصة برصد أسعار الأغذية وتحليلها بهدف توفير إنذارات مبكرة للبلدان التي يمكن أن يؤدي فيها ارتفاع أسعار الأغذية إلى التأثير على الإمكانات الاقتصادية الكفيلة بالحصول على المنتجات الغذائية الأساسية. وتم إعداد دورة تعلم إلكترونية خاصة بهذا المؤشر وبدأ العمل بها. وتوفِّر هذه الدورة دليلًا واضحًا وسهل الاستخدام لفهم المؤشر ومنهجية تقديره، وتُغطي المفاهيم الأساسية المتعلقة بأداء الأسواق وتحديد الأسعار وتقلباتها، وتشرح كيفية حساب المؤشر واستخدام أداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها لتفسير النتائج على المستويين الوطني والدولي.

22- ويتمثَّل الهدف الرئيسي لعمل المنظمة في مجال التجارة الزراعية في دعم البلدان في صياغة سياسات للتجارة والمشاركة الفعالة في مفاوضات التجارة وتنفيذ اتفاقات التجارة. ويتحقق ذلك من خلال توفير قاعدة الأدلة، ودعم تنمية القدرات، وتنظيم فعاليات الحوار وتيسيرها، بما في ذلك فعاليات الحوار في جنيف (سويسرا).

23- وفي يوليو/تموز 2020، وتماشيًا مع رؤية الأمم المتحدة لإعادة البناء بشكل أفضل، أطلقت المنظمة برنامجًا شاملًا للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها بهدف التخفيف من الآثار المباشرة للجائحة وفي الوقت نفسه تعزيز قدرة نُظم الأغذية الزراعية وسُبل المعيشة على الصمود في المدى البعيد. ويشمل البرنامج سبعة مجالات عمل ذات أولوية أحدها هو "التجارة ومواصفات سلامة الأغذية" بهدف تيسير التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية وتسريع وتيرتها أثناء فترة تفشي الجائحة وبعدها. ويشمل هذا المجال ذو الأولوية تعزيز تيسير التجارة، وتوفير الدعم من أجل إنشاء نُظم لمعلومات الأسواق والإنذار المبكر، ودعم تنمية قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية.

24- وتُسهم أيضًا لجنة مشكلات السلع في عملية المتابعة والاستعراض السنوية لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي يجري تنفيذها في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وبناءً على دعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي طلب فيها من الهيئات الحكومية الدولية أن تسهم بمدخلات في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، أعدت إسهامات بالتشاور مع مكتب لجنة مشكلات السلع وتُقدَّم سنويًا منذ عام 2017. وفي كل عام، يُغطي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة موضوعًا تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويُناقش أهدافًا معيَّنة من أهداف التنمية المستدامة. وانصب موضوع عام 2020 على *"تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"*. ويرد تقرير لجنة مشكلات السلع لعام 2020 في الملحق 2 لهذه الوثيقة.

الملحق 1
أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف 3 – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف 6 – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف 9 – إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
الهدف 10– الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 11– جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الهدف 12– ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الهدف 13– اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره
الهدف 14– حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 15– حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الهدف 16– التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الهدف 17– تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

الملحق 2

لجنة مشكلات السلع في منظمة الأغذية والزراعة
مدخلات من أجل المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020
7–16 يوليو/تموز 2020
"العمل المعجَّل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"

تُساعد لجنة مشكلات السلع في المنظمة في تعزيز النُهج المتكاملة والكفيلة بإحداث تحول من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز من خلال ولايتها عن طريق (1) موالاة دراسة مشكلات السلع ذات الصبغة الدولية، والتي تؤثر في الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستهلاك وما يتصل بذلك من مسائل اقتصادية؛ (2) إعداد دراسة واقعية وتفسيرية عن الحالة العالمية للسلع، مع جواز إرسالها إلى الدول الأعضاء مباشرة. وتُحدِّد لجنة مشكلات السلع مشكلات سلع بعينها وقضايا ذات صبغة عالمية، وتناقش وتقترح آليات للاستجابة وإجراءات لمواجهتها. وتعقد اللجنة مداولات بشأن المسائل الرئيسية، وتُناقش تأثيرات الأمن الغذائي العالمي، وتطرح توصيات بشأن السياسات. ويرتبط عمل اللجنة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبعدد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الأهداف 1، و2، و8، و12، و13، و17، فضلًا عن نقاط التلاقي بين مختلف تلك الأهداف.

1– السياسات والتدابير الرئيسية[3] لضمان "العمل المعجَّل والمسارات الكفيلة بالتغيير" لتنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

(أ) **تتسم الشفافية في الأسواق وإمكانية الوصول إلى المعلومات عن الأسواق** بأهمية حاسمة في الأمن الغذائي العالمي، وخاصة من أجل إثراء القرارات على صعيد السياسات. وثمة حاجة إلى زيادة جهود تحسين الرصد والتقييم للعرض والطلب والتجارة وأسعار الأغذية والسلع الزراعية وإتاحة المعلومات للعموم في الوقت المناسب من أجل زيادة الشفافية وتعزيز تنسيق الإجراءات المتخذة.

(ب) **ويمكن للتجارة الزراعية أن تقوم بدور مهم كعامل مساهم** في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 1 المتعلق بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان، والهدف 2 المتمثل في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

[3] أُدرجت العناوين والنقاط الواردة أعلاه حسب المخطط المقترح المرفق برسالة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ج) **ويمكن للتجارة الزراعية أن تقوم بدور في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من وطأته** وتسهم في ضمان الأمن الغذائي العالمي، وتعزيز نمو الإنتاجية الزراعية على مستوى العالم، وإمكانية خفض انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. ومن الحاسم **تعزيز حوار السياسات وتيسيره** على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية عند نقاط الالتقاء بالتجارة وتغيُّر المناخ.

(د) **ويتعيَّن** وضع سياسات واستراتيجيات لدعم **أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والمزارعين الشباب على دخول الأسواق ودمجهم في سلاسل القيمة** من أجل تعزيز **الشمول والمساواة**. ولن يكون لجهود زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والمزارعين الشباب لضمان تنمية ريفية وزراعة شاملة ومنصفة جنسانيًا سوى أثر محدود إذا لم يتم تعزيز الروابط مع الأسواق وسلاسل القيمة في آن واحد. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة الاستثمارات وتحسينها، ولا سيما الاستثمارات الموجَّهة إلى صغار المنتجين في البلدان النامية.

2- مساهمة لجنة مشكلات السلع في العمل المعجَّل والمسارات الكفيلة بالتغيير وتنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل تحقيق خطة عام 2030

(أ) يرتبط عمل لجنة مشكلات السلع بعدد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدفين 2 (المقصد 2-ب والمقصد 2-ج) والهدف 17 (القسم المتعلق بالتجارة) وبتعجيل وتيرة العمل نحو تحقيق خطة عام 2030.

(ب) وتقدِّم لجنة مشكلات السلع إسهامات مهمة في تهيئة بيئة تُمكِّن من اتخاذ قرارات وإجراءات فعالة ومدروسة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، من خلال استعراض المسائل المرتبطة بأسواق السلع وما يستجد من مسائل، وتعزيز الحوار وطرح توصيات بشأن السياسات، وتوجيه أولويات العمل وإسداء المشورة بشأن احتياجات البلدان من المساعدة التقنية وتنمية القدرات.

(ج) وتوجه لجنة مشكلات السلع عمل المنظمة في القضايا العالمية المؤثرة على أسواق السلع وتجارة المنتجات الزراعية. وفي إطار ولاية اللجنة، تحتفظ المنظمة بخدمة معلومات شاملة عن أسواق السلع الغذائية والمنتجات الزراعية، وتوفِّر المعلومات التحليلية والمتعلقة بالسياسات، وتتولى المسؤولية عن خدمة ترتيبات الإنذارات المبكرة والتنبيهات بشأن حالات نقص الأغذية. وتُشجِّع اللجنة أيضًا على تعزيز شراكات تشمل العديد من أصحاب المصلحة من أجل الإنتاج المستدام للسلع الزراعية وتجارتها.

3- توصيات مختارة لتسريع وتيرة التقدم والتحرك في المسارات الكفيلة بالتغيير من أجل تنفيذ عقد العمل (الدورة الثانية والسبعون للجنة مشكلات السلع، 26-28 سبتمبر/أيلول 2018)

(أ) حثت اللجنة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة تحسين رصد العرض والطلب والتجارة والأسعار الخاصة بالسلع الغذائية والزراعية وإتاحة البيانات والمعلومات ذات الصلة للعموم في الوقت المناسب.

(ب) وأوصت اللجنة باستخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التعويل على الإسقاطات المتوسطة الأجل لأسواق السلع الزراعية واستخدامها.

(ج) وأكدت اللجنة أهمية وجود نظام تجاري عالمي ثنائي ومتعدد الأطراف والجهات، قائم على القواعد، ومنفتح، وغير تمييزي ومنصف ويمكن توقعه ويؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة والتنمية الزراعية المستدامة على مستوى العالم ككل.

(د) وحثت اللجنة على مواصلة تعزيز أنشطة تنمية القدرات لتمكين البلدان من مواجهة التحديات المتنامية، خاصة من أجل التصدي لأثر تغيُّر المناخ.

(هـ) وأقرت اللجنة بما تتميَّز به الدول الجزرية الصغيرة النامية وطريقة تأثر إنتاجها من الأغذية. وشدَّدت على الحاجة إلى وجود أسواق دولية وإقليمية للسلع الزراعية تتسم بالانفتاح والشفافية والعدالة وعدم التمييز بما يمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية.

أمثلة توضح مجالات العمل والصكوك كجزء من مدخلات لجنة مشكلات السلع لتسريع وتيرة التقدم نحو تنفيذ عقد العمل وتحقيق خطة عام 2030

المثال 1

الاستثمار في البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتعزيز القدرات الإحصائية لمعالجة الفجوات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من أجل تمكين البلدان من تقديم بيانات وإحصاءات عالية الجودة وموثوقة وفي الوقت المناسب ومصنَّفة، ودمج أهداف التنمية المستدامة بصورة كاملة في نظم الرصد والإبلاغ.

ألف – نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية

أعلنت مجموعة العشرين في عام 2011 عن إطلاق **نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية** كجزء من خطة العمل المتعلقة بتقلب أسعار الأغذية والزراعة. واتُّخذت هذه المبادرة استجابة لارتفاع الأسعار وتقلبات الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأساسية، مما كشف عن عدد من مواطن الضعف في نُظم المعلومات المتعلقة بالأسواق وتنسيق الإجراءات والاستجابات على صعيد السياسات. وشملت مواطن الضعف عدم وجود بيانات ومعلومات حديثة وموثوقة عن إنتاج المحاصيل، واستخدامها، ومخزوناتها، وتوافر إمداداتها المتاحة للتصدير. ويدعم هذا النظام أمانة مشتركة بين الوكالات تستضيفها المنظمة. ويشمل عمل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية تعزيز جودة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأسواق العالمية للسلع الأربع المشمولة (القمح والأرز والذرة وفول الصويا) وإتاحة هذه البيانات والمعلومات، وتحليل حالة الأسواق العالمية والتوقعات بشأنها؛ والمشاركة في أنشطة بناء القدرات على المستوى القطري، وتعزيز حوار السياسات بين البلدان المشاركة في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، وخاصة في الأوقات التي يخيِّم فيها عدم التيقن على الأسواق.

ومن المؤكد أن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية ساهم في تحسين الشفافية في الأسواق وزيادة إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بأسواق الغذاء العالمية. وإلى جانب المطبوعات المنتظمة، مثل تقرير مرصد الأسواق الذي ينشر 10 مرات سنويًا، أصدرت الأمانة العديد من الورقات البحثية والدراسات والخطوط التوجيهية واستعراضات المؤلفات المتاحة في الموقع الشبكي لنظام المعلومات المذكور. كما ساهمت المبادرة في تعزيز قدرات رصد أسواق الأغذية على الصعيد الوطني. وبالنسبة لبعض البلدان المشاركة في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، كان مفهوم ميزان العرض والطلب بحد ذاته جديدًا، مما جعلها تستفيد كثيرًا من التوجيه المقدم وأنشطة التدريب الموجهة في هذا الاتجاه. وقامت بلدان أخرى لديها نُظم رصد عاملة بالفعل بتوسيع نطاق تحليلها من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي وذلك على سبيل المثال لتقييم مركزها في الأسواق العالمية كمستورد أو كمصدر للأغذية.

ومن السمات المهمة الأخرى التي تميِّز نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق أنه أنشأ شبكة قائمة على الثقة بين البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة للغذاء. ووضعت الشبكة على المحك في عام 2012 عندما أثرت موجة جفاف في أمريكا الشمالية تأثيرًا كبيرًا على محصولي الذرة وفول الصويا، بينما أثارت الأجواء الحارة والجافة في جنوب أوروبا مخاوف بشأن محصول القمح. وفي ضوء أهمية المنطقتين بالنسبة لأسواق الأغذية العالمية، استشعر كثير من المراقبين أزمة أخرى في أسعار الأغذية. ومع ذلك، وخلافًا لما شهدته الفترة 2007–2008، تمكَّنت البلدان من العودة إلى نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية كمنتدى لتقييم حالة الأسواق ومناقشة الاستجابات المناسبة. وعلى الرغم من الضغط على مجموعة العشرين للتحرك، قرر المشاركون في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية عدم عقد اجتماع طارئ لأنه كان سيؤدي من وجهة نظرهم إلى مفاقمة زعزعة استقرار الأسواق. واتخذ النظام كذلك موقفًا ضد اتخاذ إجراءات متسرعة في مجال السياسات التي كانت قد فاقمت الأزمات في الماضي. وتبيَّن من حلقة الأحداث التي شهدها عام 2012 أن النظام يمكن أن يتلافى انعدام الاستقرار في الأسواق.

ويمكن الرجوع إلى مزيد من المعلومات عن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية في الرابط التالي: http://www.amis-outlook.org/home/en/.

التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمنظمة الأغذية والزراعة

التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة تقرير سنوي يجمع بين الخبرات في مجال السلع والسياسات والخبرات القطرية لدى كل من المنظمتين، فضلًا عن إسهامات البلدان الأعضاء المتعاونة لإجراء تقييم سنوي للتوقعات بشأن الأسواق الزراعية العالمية على الأجل المتوسط:

وتوفِّر التوقعات المتوسطة الأجل لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة تقييمًا لآفاق السلع الزراعية الرئيسية والوقود الحيوي والأسماك في الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية خلال العقد المقبل. وتُمثِّل توقعات خط الأساس سيناريو معقولًا للمستقبل بناءً على افتراضات محددة متعلقة بظروف الاقتصاد الكلي والزراعة وسياسات التجارة والظروف المناخية واتجاهات الإنتاج على الأجل الطويل والتطورات في السوق الدولية، وتُشكل مقياسًا يمكن لأصحاب المصلحة استخدامه لتقييم تباين المحددات الرئيسية للأسواق، مثل غلات المحاصيل، أو التحولات في أنماط الاستهلاك، أو التغيُّرات في السياسات المحلية أو سياسات التجارة. ويكفل نظام النمذجة الأساسي اتساق توقعات خط الأساس ويُشكل أداة للتحليل الكمي لخيارات السياسات وقرارات تخصيص الموارد وتقييمها.

ويمكن تنزيل إصدار عام 2019 من التقرير من هذا الرابط: http://www.fao.org/3/ca4076en/CA4076EN.pdf.

المثال 2

تعزيز التنفيذ الوطني من خلال العمل الاستباقي نحو تعميم خطة عام 2030 في أدوات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات والأُطر المالية الوطنية، مع إيلاء المراعاة في الوقت نفسه للعمليات الوطنية وضمان الملكية.

حالة أسواق السلع الزراعية: تقرير رئيسي يصدر كل سنتين ويهدف إلى تقديم نقاش حول قضايا أسواق السلع الزراعية وقضايا السياسات لصانعي السياسات والجمهور على النطاق الأوسع. ويسعى التقرير إلى تقديم معالجة موضوعية ومتوازنة لقضايا الاقتصاد والتجارة لجميع المهتمين بتطورات أسواق السلع الزراعية وآثارها المحتملة على البلدان وعلى الأمن الغذائي.

وركز إصدار عام 2018 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية على موضوع "تجارة المنتجات الزراعية وتغيُّر المناخ والأمن الغذائي". وركز على نقاط التلاقي المعقدة وغير المستكشفة بالقدر الكافي بين تجارة المنتجات الزراعية، وتغيُّر المناخ، والأمن الغذائي. ويُقدِّم التقرير إسهامًا مهمًا في النقاش الدائر على صعيد السياسات حول التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره. ويتضمن التقرير نقاشًا يتناول السياسات – سواءً بالنسبة للدعم المحلي وتدابير التجارة التي يمكن أن تُعزز الأمن الغذائي، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من وطأته، وتحسين سُبل معيشة المزارعين في جميع أنحاء العالم.

ويُمثِّل تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018 إسهامًا مهمًا في نقاش السياسات بشأن كيفية تعزيز الدور الداعم المتبادل لقواعد التجارة والإجراءات المناخية. ويمكن الاطلاع على إصدار عام 2018 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية في هذا الرابط: http://www.fao.org/3/I9542EN/i9542en.pdf.

وصدر **تقرير حالة الأسواق الزراعية 2015–2016** تحت عنوان "التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام". وكان الهدف من التقرير هو الحد من الاستقطاب في وجهات النظر بشأن أثر تجارة المنتجات الزراعية على الأمن الغذائي وعلى طريقة تنظيم التجارة لضمان استفادة جميع البلدان من زيادة انفتاح التجارة. وعن طريق توفير الأدلة وزيادة الوضوح في مجموعة من المواضيع المعاصرة، سعى التقرير إلى الإسهام في نقاش مستنير حول خيارات السياسات وتحديد التحسينات المطلوبة في عمليات السياسات التي تُتخذ فيها هذه الخيارات. ويمكن الاطلاع على تقرير حالة أسواق السلع الغذائية 2015–2016 في هذا الرابط: http://www.fao.org/3/a-i5090e.pdf.

المثال 3

الحد من التفاوتات في الثروة والدخل من خلال اقتصادات مستدامة وعادلة، وتوفير التمويل الكافي والجيد التوجيه، وتهيئة بيئة تُمكّن من إجراء استثمارات مستدامة والوفاء بالالتزام حيال التعاون الدولي بما يتفق مع مسارات الاستدامة على الأجل الأطول، وإيجاد حلول للتحديات من خلال التعاون والشراكة على المستويات كافة.

المنتدى العالمي بشأن الموز: شراكة بين العديد من أصحاب المصلحة لتعزيز الإنتاج والتجارة المستدامين للموز:

أنشئ المنتدى العالمي بشأن الموز لكي يُشكِّل منصة يمكن فيها لأصحاب المصلحة الرئيسيين في سلسلة إمدادات الموز العالمية العمل معًا لتحقيق توافق عام في الآراء حول أفضل ممارسات الإنتاج والتجارة المستدميين للموز. ويسعى المنتدى إلى تحقيق مهمة ثنائية في المقام الأول من خلال الجمع بين الحكومات والمنتجين وتجار التجزئة والمستوردين والمصدرين ورابطات المستهلكين والمؤسسات البحثية ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني:

(أ) تشكيل مصدر إلهام لإقامة تعاون بين أصحاب المصلحة يسفر عن تحقيق نتائج عملية لتحسين قطاع الموز؛

(ب) والتوصل إلى توافق في الآراء حول أفضل الممارسات بشأن قضايا مكان العمل، والإنصاف الجنساني، والأثر البيئي، والإنتاج المستدام، والقضايا الاقتصادية.

وأصدر المنتدى عددًا من الأدوات لاستخدامها في قطاع إنتاج الموز، بما يشمل ما يلي:

- مجموعة من أفضل ممارسات الإنتاج المستدام التي يمكن الوصول إليها بسهولة من خلال بوابة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض؛
- ودليل الصحة والسلامة المهنيتين لتدريب العمال وموظفي الشركات والمزارعين؛
- ودليل عملي لقياس البصمتين الكربونية والمائية للمزارعين والحد منها؛
- وفريق مهام عالمي يُشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة لمكافحة ذبول الموز الفطري من النوع الاستوائي.

ويمكن استلهام المنتدى العالمي بشأن الموز واتخاذه نموذجًا يُحتذى به في سائر السلع.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنتدى العالمي بشأن الموز في الرابط التالي:
http://www.fao.org/world-banana-forum/ar.